

Distr.: General
29 March 2021Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه
الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس): الإنجاز
من أجل البشر والكوكب
الاجتماع العالمي الأول للمنسقين الوطنيين
عبر الإنترنت، 2-4 حزيران/يونيه 2021*
البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي
واستعراضه الدوري: حالة التنفيذ والأنشطة والتمويل

حالة التنفيذ والأنشطة والتمويل

مذكرة من الأمانة

مقدمة

1- اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 20/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019 البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري للعقد الذي يبدأ في عام 2020 (برنامج مونتيفيديو الخامس)⁽¹⁾. وتتطلب الفقرة 6 (أ) من برنامج مونتيفيديو الخامس من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل، في إطار ولايته الحالية وموارده المتاحة، كأمانة للبرنامج، وأن يؤدي بعض المهام المؤسسية ووظائف الرصد، بما في ذلك إعداد التقارير المرحلية. ويبين هذا التقرير، الذي أعد عملاً بالفقرة 6 (أ) '10' من البرنامج، حالة تنفيذ البرنامج وأنشطته وتمويله.

أولاً- حالة التنفيذ

2- بدأ برنامج مونتيفيديو الخامس في 1 كانون الثاني/يناير 2020 وسيختتم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2029. وكان من المقرر عقد الاجتماع العالمي الأول للمنسقات والمنسقين على الصعيد الوطني في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 23 إلى 25 آذار/مارس 2020. وكان يتوقع من الاجتماع أن يحدد مجالات التنفيذ ذات الأولوية للبرنامج ويتخذ القرارات المؤسسية اللازمة لتيسير تنفيذ الأنشطة الفنية. وفي شباط/فبراير 2020، وفي ضوء المخاطر والقيود المفروضة على السفر التي سببها استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

* سيعقد الاجتماع العالمي الأول في جزايرن. إذ سيعقد الجزء الأول عبر الإنترنت في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، في حين سيعقد الجزء الثاني بالحضور الشخصي في مكان وموعد يُحدّدان لاحقاً.

** UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/1.

(1) UNEP/EA.4/19، المرفق.

أرجأت الأمانة الاجتماع إلى أيلول/سبتمبر 2020. وفي 22 حزيران/يونيه 2020، أرجأت الأمانة الاجتماع مرة ثانية، بالتشاور مع مراكز التنسيق الوطنية، إلى موعد يحدد لاحقاً، لنفس الأسباب. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أبلغت الأمانة مراكز التنسيق الوطنية بأنها تقوم برصد الحالة على نحو فعال، وأنها، عند الاقتضاء، ستبحث وتقرّر عقد الاجتماع عبر الإنترنت أو بأشكال أخرى ممكنة لضمان أن تتخذ مراكز التنسيق الوطنية القرارات المؤسسية والتنفيذية اللازمة للبرنامج. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت الأمانة المشاركين بأنها تعترم تنظيم وتيسير الاجتماع في جزأين، يُعقد الجزء الأول عبر الإنترنت، ويليه اجتماع بالحضور الشخصي.

3- ونظراً للتأخيرات الكبيرة في عقد الاجتماع العالمي الأول بسبب استمرار جائحة كوفيد-19، لم تبدأ بعد الأنشطة الفنية في إطار البرنامج. وفي غياب الاجتماع العالمي الأول لتيسير الأنشطة الفنية، استغلت الأمانة الوقت الذي مر منذ اعتماد البرنامج للاستثمار في مجموعة من الأنشطة التحضيرية والاضطلاع بها لضمان أن يكون البرنامج في وضع مثالي للبدء في التنفيذ الفعال بعد الاجتماع العالمي الأول. وتشمل تلك الأنشطة ما يلي:

(أ) تطوير منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية (UNEP-LEAP) - طورت الأمانة منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية كألية مركزية للتنفيذ والتنسيق من أجل تبادل المعلومات وتنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج. ومنصة المساعدة القانونية والبيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي منصة عبر الإنترنت، متاحة على الرابط: <https://leap.unep.org>. وتتألف من ثلاثة أقسام موضوعية ومتربطة هي: (أ) المساعدة التقنية، وتضم آلية لتبادل المعلومات لكي تطلب البلدان المساعدة التقنية وتشمل قائمة بالخدمات المتصلة بالأهداف الأساسية للبرنامج؛ (ب) قاعدة معرفية تتضمن أحدث معلومات القانون البيئي؛ و(ج) موجزات قطرية؛ وتقدم المنصة أيضاً معلومات إضافية عن برنامج مونتيفيديو الخامس، بما في ذلك برنامج للأنشطة مع المناسبات، ووثائق الاجتماعات، وتفاصيل الاتصال بجميع المنسقات والمنسقين على الصعيد الوطني، ومعلومات عن اللجنة التوجيهية للتنفيذ، وتفاصيل عن شركاء البرنامج. وستقدم الأمانة منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية وتطلقها خلال الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع العالمي الأول للمنسقين الوطنيين؛

(ب) وضع منتجات الاتصال لزيادة الوعي بالبرنامج - وضعت الأمانة أربعة منتجات اتصال رئيسية للمساعدة في بناء الوعي بالبرنامج بين مراكز التنسيق الوطنية وأصحاب المصلحة. ويمكن الاطلاع حالياً على جميع منتجات الاتصال المتعلقة بالبرنامج على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽²⁾ وعلى منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية. والمنتجات هي كما يلي: نسخة سهلة الاستخدام من نص برنامج مونتيفيديو الخامس على النحو الذي اعتمده جمعية البيئة في دورتها الرابعة؛ وكتيب يوجز السمات الرئيسية لبرنامج مونتيفيديو الخامس؛ وشريط فيديو قصير يشرح برنامج مونتيفيديو الخامس؛ وصحيفة وقائع لمراكز التنسيق الوطنية، ستتاح بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية)؛

(ج) زيادة عدد مراكز التنسيق الوطنية المعينة - سعت الأمانة، بما في ذلك عن طريق مكاتبها الإقليمية، إلى تعيين مراكز تنسيق وطنية من الدول الأعضاء التي لم تعين بعد تلك المراكز. وفي 15 آذار/مارس 2021، تلقت الأمانة تأكيداً بتعيين 128 من المراكز أي المنسقات والمنسقين على الصعيد الوطني. وترد معلومات أكثر عن حالة مراكز التنسيق الوطنية في الوثيقة UNEP/ENV.LAW/MTV5/GNFP.1/3 ويمكن الاطلاع عليها على منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية. وعملت الأمانة مع مراكز التنسيق الوطنية من خلال طلبات للمعلومات بشأن التقييم العالمي لتشريعات تلوث الهواء، الذي سينشر تقريره قريباً بعنوان "تنظيم نوعية الهواء: التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء"؛ والدراسة الاستقصائية بشأن السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بإدارة أنواع النفايات المختلفة المتعلقة بكوفيد-19؛ والدراسة الاستقصائية التي تجرى في إطار

(2) انظر : <https://www.unenvironment.org/explore-topics/environmental-rights-and-governance/what-we-do/promoting-environmental-rule-law-1/>

تحديث المنشور المعنون "المحاكم والهيئات القضائية البيئية: دليل لمقرري السياسات"، وحلقة دراسية شبكية عن تقرير تلوث الهواء المذكور أعلاه؛

(د) *التواصل مع شركاء البرنامج* - عقدت الأمانة حواراً بين الوكالات بعنوان "تعزيز سيادة القانون البيئي معاً" في جنيف في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لبناء شراكات من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج مونتيفيديو الخامس. وحضر الاجتماع سبع أمانات للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وتسعة كيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وزملاء من جميع أقسام برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب جميع المشاركين عن دعمهم القوي لبرنامج مونتيفيديو الخامس وعبروا عن استعدادهم لإقامة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ البرنامج⁽³⁾. وأنشئت أيضاً مجموعة تسمى "شبكة الموظفين القانونيين لبرنامج مونتيفيديو الخامس". وقدمت الأمانة أيضاً إحاطات ثنائية بشأن برنامج مونتيفيديو الخامس لمختلف أصحاب المصلحة خلال العامين 2020 و2021، وشمل ذلك الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وكيانات القطاع الخاص؛

(هـ) *السعي إلى تحقيق التوافق الاستراتيجي مع برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين 2022-2023 والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025*. وفي القرار 20/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة طلبت الجمعية إلى المديرية التنفيذية تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس، من خلال برنامج العمل للعقد الذي يبدأ في عام 2020، بصيغته التي وافقت عليها جمعية البيئة، على نحو يعزز القدرات ذات الصلة في الدول الأعضاء ويسهم في تحقيق الأبعاد البيئية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل يتسق تماماً مع الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لبرنامج البيئة. وقد سعت الأمانة إلى ضمان أن يكون برنامج مونتيفيديو الخامس متوائماً بشكل مناسب مع مشروع برنامج العمل للفترة 2022-2023 ومشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 ومدمجاً فيهما، على أن تنتظر جمعية البيئة في اعتماده في دورتها الخامسة.

ثانياً - حالة الأنشطة

4- تبين الفقرة 4 من برنامج مونتيفيديو الخامس تسعة أنشطة استراتيجية سيركز عليها البرنامج لتحقيق أهدافه الستة. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج البيئة واصل تنفيذ برنامج كبير بشأن القانون البيئي في سياق تنفيذ البرنامج الفرعي للإدارة البيئية المنصوص عليه في استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج عمله وميزانيته لفترة السنتين 2020-2021. ويتصل كثير من هذه الأنشطة بأهداف برنامج مونتيفيديو الخامس وأنشطته الاستراتيجية. ومع ذلك، وللأسباب المبينة أعلاه، لن يبدأ التنفيذ الموضوعي في إطار البرنامج إلا بعد أن تقدم مراكز التنسيق الوطنية التوجيه، في اجتماعها العالمي الأول، بشأن ما ينبغي أن تكون المجالات ذات الأولوية لتنفيذ البرنامج.

(3) كان من الحضور أيضاً ممثلون من الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية؛ واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛ ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية والاتفاقيات المرتبطة بها؛ واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وأمانة الكومونولث؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة التجارة العالمية.

ثالثاً - حالة التمويل

5- مثلما يشير تقرير المديرية التنفيذية المقدم إلى جمعية البيئة في دورتها الخامسة (UNEP/EA.5/15)، بشأن توفر التمويل الكافي لدعم تنفيذ البرنامج الخامس عملاً بالقرار 4/20 لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري، لا يوجد تمويل مخصص للأمانة لتنفيذ البرنامج. وبدلاً من ذلك، ما فتى برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع بعمله المرتبط بالبرنامج باستخدام الموارد المخصصة لشعبة القانون التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي موارد كان من المتوخى أن تؤدي دورها في تنفيذ البرنامج الفرعي للإدارة البيئية من برنامج عمل برنامج البيئة لفترة السنتين 2020-2021. وتتألف هذه الموارد من مخصصات من صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموارد من خارج الميزانية من الجهات المانحة الثنائية لأغراض مخصصة.

6- ولن يتسنى تقديم تقدير قائم على المعرفة لاحتياجات تمويل الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج مونتيفيديو الخامس إلى أن تتمكن مراكز التنسيق الوطنية، في اجتماعها العالمي الأول، من تحديد المجالات ذات الأولوية لتنفيذ البرنامج.

7- ويتعين على الأمانة أن تسعى إلى الحصول على تمويل مناسب لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج مونتيفيديو الخامس وأن تنظر في إنشاء صندوق استثماري لإدارة الأموال المخصصة له، حسب الاقتضاء، وفقاً للقرارات ذات الصلة لجمعية البيئة، وبما في ذلك من خلال مصادر التمويل الأخرى مثل المساهمات الطوعية من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأخرى⁽⁴⁾. وقد اتصلت بالجهات المانحة المحتملة، ولكنها لم تحصل حتى الآن على أي التزامات مؤكدة. ويشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أي تبرعات تقدمها الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأخرى ويرحب بها. وعلاوة على ذلك، ستدرس الأمانة وضع تمويل البرنامج في تموز/يوليه 2021، وستنظر، عند الضرورة، في إنشاء صندوق استثماري لإدارة الصناديق المخصصة، حسب الاقتضاء، وفقاً لمقررات جمعية البيئة ذات الصلة.

(4) UNEP/EA.4/19، المرفق، الفقرة 6.